النظام السياسي السوري والقوى الفاعلة فيه حتى عام ٢٠٠٠ (دراسة تاريخية)

The Syrian Political System and its Active Forces until 2000 (A Historical Study)

م.م. ميلاد لفتة عبد الحسن Milad Lafta Abdul Hasan

وزارة التعليم العالي- مقر الوزارة

/ Ministry of Higher Education / Ministry headquarters

ملخص البحث:

يناقش البحث النظام السياسي السوري منذ أن حصلت سوريا على استقلالها في نيسان ١٩٤٦ على أثر وقوفها إلى جانب دول الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، وبعدها أعلنت عن تبني النظام الجمهوري، وتراوح شكل النظام السياسي الحاكم بين سيطرة المدنيين تارة وسيطرة العسكريين تارة أخرى، على أثر الانقلابات العسكرية التي تكررت كثيرا في سوريا حتى انتهى الأمر عام ١٩٧٠ بتسلم الرئيس حافظ الأسد للسلطة لينهي بذلك مرحلة الانقلابات العسكرية، وتناولنا في ثنايا البحث أهم المؤسسات الدستورية، السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية اللذان ارتكزا على دستور ١٩٧٣، وأيضًا أهم المؤسسات الفاعلة في الحياة السياسية السورية وأهمها: حزب البعث السوري الحاكم، المؤسسة الأمنية، الطائفة العلوية، والجماعات الضاغطة وخصوصا رجال الأعمال.

الكلمات المفتاحية: النظام السوري، حافظ الأسد، المؤسسات الدستورية، الحزب الحاكم.

Abstract:

The present study examines the Syrian political system since Syria gained independence in April 1946, following its alignment with the Allied powers during World War II. After independence, Syria declared itself a republic. The form of political governance oscillated between civilian and military control, largely due to the frequent military coups that characterized Syria’s political landscape until 1970. That year marked a turning point with the rise of President Hafez al-Assad to power, effectively ending the era of military coups.

The study explores key constitutional institutions, particularly the legislative and executive branches, both of which were grounded in the 1973 Constitution. Additionally, it analyzes the most influential actors in Syrian political life, notably the ruling Ba'ath Party, the security apparatus, the Alawite sect, and various pressure groups—especially business elites.

Keywords: Syrian regime, Hafez al-Assad, constitutional institutions, ruling party.

المقدمة:

تقع الجمهورية العربية السورية شرق الوطن العربي وغرب قارة آسيا، يحدها من الشرق العراق ومن الشمال تركيا ومن الجنوب الأردن ومن الغرب البحر الأبيض المتوسط ولبنان (وإسرائيل)، التي تحتل منطقة الجولان العربية ذات الموقع الجغرافي المهم، كانت عاصمتها دمشق ذات يوم عاصمة الدولة الأموية قبل أن تتحول العاصمة إلى بغداد بعد أن تسلم العباسيون حكم الإمبراطورية الإسلامية.

وبعد أن توالت الغزوات الأجنبية على الأراضي العربية ابتداء بهولاكو عام ٦٥٨ للهجرة وسقوط بغداد وانتهاء بالدولة العثمانية، التي انتهت سيطرتها في بدايات القرن الماضي، فإن سوريا أيضًا كان حالها حال الكثير من الولايات التي خضعت للسيطرة العثمانية، والتي انتهت بفعل الثورة العربية الكبرى التي انطلقت عام ١٩١٦ وأعلنت الشام استقلالها عام ١٩١٩ بعد اندحار القوات العثمانية. إلا أنها سرعان ما دخلت تحت السيطرة الفرنسية على إثر تقاسم الغنائم بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بين الدولتين المتنفذتين فرنسا وبريطانيا. وكانت سوريا من نصيب الفرنسيين، واستمرت تحت الاحتلال إلى أن حصلت على استقلالها بعد ثورات متكررة، عندما تم إجلاء آخر جندي فرنسي في نيسان ١٩٤٦.

وبعد أن حصلت سوريا على استقلالها في ١٧ نيسان ١٩٤٦وأعلنت تبني النظام الجمهوري، تراوح شكل النظام السياسي الحاكم لسوريا بين سيطرة المدنيين تارة وسيطرة العسكريين تارة أخرى، على إثر الانقلابات العسكرية التي تكررت كثيرا في سوريا حتى انتهى الأمر عام ١٩٧٠ بتسلم الرئيس حافظ الأسد للسلطة لينهي بذلك مرحلة الانقلابات العسكرية.

يشار في الأدبيات ذات الصلة إلى مصطلح النظام السياسي، على أنه يتكون من مجموعة من المؤسسات أو السلطات التي تعمل ضمن إطاره وبموجب الدستور، وقدر تعلق الأمر بسوريا وطالما أن تجربتها السياسية كانت بعد الاستقلال تجربة حديثة اتسمت بحقب متعددة من عدم الاستقرار، فإن مؤسسات النظام السياسي مرت بتطورات عديدة رسمت لها ملامح مختلفة. فالسلطات المكونة للنظام السياسي السوري وإن بقت على ذات المسميات (سلطة تشريعية، سلطة تنفيذية، سلطة قضائية)، إلا أن صلاحياتها اختلفت باختلاف الحقب الزمنية التي مرت بها سوريا، وأن كانت الحقيقة الأكثر بروزا هي أن الغلبة بقيت في أغلب المراحل لصالح التنفيذية على السلطة التشريعية.

وأهمية دراسة النظام السياسي في سوريا، تتأتى من كونه مر بمراحل متعددة اختلفت ولم تستقر على شكل محدد إلا بتولي حافظ الأسد السلطة، ليشهد النظام السياسي في سوريا استقرارا ملحوظا.

ولأن الدراسة العامة للنظام السياسي تتطلب دراسة مؤسسات ذلك النظام الفاعلة والمؤثرة، فإن هيكلية البحث ستتناول هذه المؤسسات وأدوارها إضافة إلى دراسة التطور التاريخي للنظام السياسي في سوريا.

أولا: نبذة تاريخية عن تطور النظام السياسي السوري:

حكم العثمانيون سوريا من عام ١٥١٦، بعد أن هزموا قوات المماليك، وظلت تحت حكمهم لمدة تزيد على أربعة قرون، عندما أصبحت تحت الانتداب الفرنسي(١٩١٩) بموجب اتفاقية سايكس بيكو بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ووصول الجيوش العربية إلى سوريا أقام فيصل الأول المملكة السورية عامي ١٩١٩-١٩٢٠ والتي انتهت باجتياح الجنرال غورو لسوريا. لتبدأ مرحلة المقاومة المسلحة بعد أن أخذت السلطة المنتدبة تشدد قبضتها على مقدرات البلاد وتسيرها تسييرا مباشرا، وحاولت اللعب على ورقة التقسيمات العرقية والطائفية فقسمت سوريا إلى أربع أقسام أو دويلات: دولة دمشق، دولة حلب، دولة العلويين،ودولة جبل الدروز(قرقوط، د.ت)، إلا أن المقاومة السورية أجبرت فيما بعد وتحديدا في ٥ كانون الأول ١٩٢٤ المندوب السامي الفرنسي على إلغاء الإجراءات السابقة وإعلان قيام الجمهورية السورية مع المحافظة على حقوق الدولة المنتدبة. اندلعت بعد ذلك الثورة السورية الكبرى عام ١٩٢٥ والتي بانتهائها أخذت الدولة المنتدبة (فرنسا) تمارس سياسة الخداع والمراوغة تجاه الوطنيين السوريين ناكثة بذلك الوعود حول منح سوريا استقلالها(النجار، ١٩٥٣، الصفحات ٥٦٠-٥٦٦).

وكانت المقاومة السورية تزداد حدة ونشاطا من أجل التخلص من الاحتلال ووضع دستور جديد للبلاد، وعندما رأى الفرنسيون أن الجمعية التأسيسية التي تشكلت برئاسة هاشم الأتاسي سنة ١٩٢٨ تصر على مطالبها وترفض التعديلات التي أراد المندوب السامي الفرنسي إدخالها على الدستور، قامت السلطة الفرنسية بحل الجمعية وتعطيل أعمالها. وفي سنة١٩٣٠ فرضت دستورا جديدا على سوريا فيما واصلت الحركة الوطنية السورية مقاومتها للفرنسيين، وتمسكت بمطالبها في الحرية والاستقلال ورفضت القبول بحلول لا تحقق الاستقلال التام، ومع استمرار المفاوضات والاتصالات بين السوريين والفرنسيين لعقد معاهدة جديدة تحقق لسوريا آمالها في الاستقلال والوحدة الوطنية أسوة بالعراق الذي دخل عصبة الأمم، وتزايدت روح الثورة، وصعدت الحركة الوطنية نشاطاتها،مذكرة في بياناتها أنها لا تقبل إلا بالحصول على الاستقلال الكامل والحفاظ على وحدة البلاد. وأعلن السوريون رفضهم للمحاولات الفرنسية الرامية إلى منحهم استقلالا جزئيا، على أن الجانب الفرنسي أعلن رفضه للمطالب معتمدا سياسة العنف في مواجهة من دعته(التمرد)، وقامت قواته بحملة اعتقالات وعطلت الأعمال فسادت الاضطرابات جعلت البلاد في حالة ثورة عارمة أدت إلى استقالة الوزارة في ٢٤ شباط ١٩٣٩، فأيقنت السلطات الفرنسية أنها غير قادرة على الاستمرار في سياسة العنف، مما اضطر المندوب السامي الفرنسي إلى الإعلان عن استعداد حكومته للمفاوضة لغرض التوصل لعقد معاهدة الاستقلال وإطلاق سراح المعتقلين (النجار، ١٩٥٣، صفحة ٥٦٦).

إن تبعات تلك الأحداث،أدت لأن يقوم رئيس الكتلة الوطنية السيد هاشم الأتاسي بالسفر إلى فرنسا في ٢١ آذار ١٩٣٦ لإجراء المفاوضات مع الحكومة الفرنسية حول مستقبل الوضع في سوريا، وكانت من إفرازات المفاوضات توقيع المعاهدة في ٩ أيلول ١٩٣٦ والتي تضمنت مجموعة نقاط منها انتقال حقوق وواجبات حفظ النظام في سوريا إلى الحكومة السورية وأيضًا منح فرنسا التسهيلات اللازمة في طرق المواصلات البرية والبحرية والجوية، وكذلك تم توقيع اتفاق عسكري بين الطرفين، وعلى الرغم من أن المعاهدة لم تحقق لسوريا الاستقلال الكامل فإن الجمعية الوطنية الفرنسية رفضت التصديق عليها، وظلت الاتصالات والمفاوضات بين الأطراف المعنية مستمرة حتى سنة ١٩٣٨ إذ تخلت عنها الحكومة الفرنسية (البيضاني، ٢٠٠٠، صفحة ٢٩).

وحصل أبان تلك الحقبة تحول مهم على صعيد التاريخ السوري، ألا وهو سلخ لواء الاسكندرونة عنها وضمه إلى تركيا، وتعد مدينة لواء الاسكندرونة المنفذ الطبيعي لحلب، إضافة إلى أن مدينة أنطاكيا وهي من المدن المهمة في اللواء تحتل مكانا دينيا وتاريخيا في بلاد الشام. وقد وضعت المنطقة في اتفاقية سايكس بيكو ضمن المنطقة المخصصة للنفوذ الفرنسي وخضعت للانتداب الفرنسي شأنها شأن أجزاء سوريا الأخرى، لأنها من الناحيتين الجغرافية والتاريخية جزء من سوريا وليست من تركيا(النجار، ١٩٥٣، صفحة ٥٦٧).

وحاولت تركيا بشتى الوسائل سلخ اللواء من سوريا وضمه إلى أراضيها، عبر الاتفاق مع فرنسا على ذلك، وكان أن عقدت في هذا السياق الاتفاقية الفرنسية التركية التي وقعت في أنقرة في ٢٠ تشرين الأول ١٩٢١ الخطوة التي مهدت الطريق أمام تركيا، لتحقيق ذلك فقد أعطيت الاسكندرونة في هذه الاتفاقية حكما خاصا وامتيازات في اللغة والإدارة.وفي أثر توقيع المعاهدة السورية الفرنسية سنة ١٩٣٩، تقدمت تركيا بمطالبها للحكومة الفرنسية من أجل عقد معاهدة خاصة للواء الاسكندرونة مع فرنسا كالتي عقدتها سوريا مع فرنسا، وأبلغت الخارجية الفرنسية بعرض الموضوع على بساط البحث، وساهمت عصبة الأمم بقراراتها التي صدرت سنة ١٩٣٧ بسلخ هذا اللواء عندما جعلت اللواء وحدة سياسية منفصلة لها استقلالها الذاتي داخليا، على أن تبقى شؤونها الخارجية مرتبطة بالحكومة السورية على أن تكون اللغة التركية لغة رسمية، وكان هذا السلوك ناجما عن محاولة بريطانية فرنسية لكسب تركيا إلى صفهما في الصراع الدائر في العالم(حسين، ١٩٥٨، الصفحات ٥٣-٦٣).

وكان على أثر كل ذلك، أن توجت الجهود التركية بعد سلسة من الإجراءات في عصبة الأمم وإجراءات فرنسية تركية في ٢٣ تموز ١٩٣٩ بإبرام معاهدة عدم اعتداء بين فرنسا وتركيا وتسليم الاسكندرونة إلى تركيا (البيضاني، ٢٠٠٠، صفحة ٣٨).

أدت تطورات الحرب العالمية الثانية إلى تغيير في موازنات القوة والمصلحة الخاصة بأهمية الوجود الفرنسي في سوريا على أثر تسليم فرنسا لألمانيا وتنصيب حكومة فرنسية موالية للألمان (حكومة فيشي) وهو ما أدى لأن تتغير الحسابات بشكل كبير، فأصبحت سوريا بمثابة القاعدة لمساعدة دول المحور بدل أن تكون قاعدة للحلفاء. فقد ذكر السفير الأمريكي في القاهرة في برقية له بتاريخ ٢٦ نيسان ١٩٤١ أنه تلقى تقارير سرية تفيد أن هناك مخططات إيطالية ألمانية لغزو سوريا وإنشاء قاعدة عسكرية هناك من أجل غزو العراق. كما أكد (سبيرز) رئيس البعثة البريطانية إلى سوريا ولبنان أن الطائرات الألمانية تحط في مطارات سوريا ولبنان للتزود بالوقود ثم متابعة رحلتها إلى العراق ١٩٤١ لضرب المواقع البريطانية هناك، وكانت حكومة فيشي التي تسيطر على سوريا تقدم المعونة لسلاح الجو الألماني وترسل الأسلحة والذخائر إلى الثوار العراقيين(الدين، ١٩٦٧، صفحة ٢٨٦).

هذه الرؤية في تحول أهمية سوريا من عنصر رافد إلى عنصر مناوئ، زاد من الضغوط الدولية على القوات الفرنسية في سوريا، وخصوصا ضغط الولايات المتحدة التي رأت في استخدام القوات الفرنسية لأراضي سوريا مصدرا لمساعدة الألمان انتهاكا للاتفاقية الفرنسية- الأمريكية الموقعة عام١٩٢٤، التي تعهدت فيها فرنسا بالمحافظة على سيادة سوريا، وعدم السماح لأي تدخل في سيادتها من أية دولة أخرى.

رافق ذلك إعلان الجنرال (كاتروكسCatroux) ممثل الفرنسيين الأحرار والذي عينه ديغول في ٢٤ حزيران ١٩٤١ مندوبا ساميا عاما ومفوضا وقائدا عاما في المشرق استقلال وسيادة سوريا في ٢٧ أيلول ١٩٤١ وتولى الشيخ تاج الدين الحسيني الرئاسة، أعقبه في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤١ إعلان استقلال وسيادة لبنان برئاسة الفرد نقاش. وقد ساندت بريطانيا هذا الإعلان لرغبتها في وضع حد للانتداب الفرنسي في سوريا ولبنان، وكان الهدف إيجاد معارضة عسكرية مسلحة ضد حكومة فيشي والألمان، يتبع ذلك إصدار الولايات المتحدة في ٢٩ تشرين

الثاني ١٩٤١ تصريحا عبرت فيه عن تعاطف الحكومة الأمريكية والشعب الأمريكي مع التطلعات الطبيعية والشرعية لسوريا ولبنان ومن ضمنها التمتع بالاستقلال والسيادة(ظاهر، ١٩٧٧، صفحة ١٢٣) .

والحقيقة، أنه لولا أن تحولت سوريا من قاعدة لمساعدة الحلفاء إلى قاعدة لمساعدة المحور لما سلكت بريطانيا والولايات المتحدة هذا التوجه. هذا التوجه قاد إلى ممارسة ضغوط كما قلنا على القوات الفرنسية في سوريا، تفاعل معها زيادة حجم المقاومة للوجود الفرنسي وهو ما أدى لانتخابات عام ١٩٤٣ التي مهدت لانتقال سوريا نحو الاستقلال والتي فاز فيها الوطنيون في معظم المقاعد. وعلى أثر تلك الانتخابات، انتخب المجلس وبالإجماع شكري القوتلي رئيسا للجمهورية، وتم أيضًا إلغاء المادة ١١٦ من دستور عام ١٩٣٠ المتعلقة بالانتداب، واعتبار مقاطعتي العلويين وجبل الدروز من ضمن أراضي الجمهورية السورية، كل هذه التطورات لم تؤد بسوريا إلى الاستقلال الفعلي، كون أن المتحكم في شؤونها بقي المحتل الفرنسي. ولأن واحدة من عوامل الحصول على الاستقلال هو الانضمام إلى هيئة الأمم المتحدة التي من المزمع إنشاؤها، ولأن دول الحلفاء اشترطت على سوريا وغيرها من الدول للانضمام للهيئة إعلان الحرب على دول المحور، فقد أعلنت الحكومة السورية الحرب على دول المحور، وأكد ذلك الرئيس السوري شكري القوتلي في المجلس النيابي، إذ قال :" إن سوريا في حالة حرب مع دول المحور... وأن هذا الإجراء إنما هو تعبير عن رغبة سوريا بالانضمام إلى هيئة الأمم المتحدة، التي اشترط فيها إعلان الحرب على المحور في موعد لا يتجاوز الأول من آذار"، ساعد ذلك على توسيع الفجوة بين القيادة الفرنسية والحكومة السورية، فحاولت فرنسا إجبار سوريا ولبنان على التوقيع على معاهدة تمنح فرنسا الأفضلية بعد استقلال الدولتين، ولما رفضت الحكومة السورية ذلك، قامت القوات الفرنسية بإنزال جوي على بيروت في ٧ آيار ١٩٤٥، تبعه إنزال آخر في ١٧ من الشهر نفسه، وهو عمل وصفته الحكومة السورية بأنه مناقض لسيادتها واستقلالها(البيضاني، ٢٠٠٠، الصفحات ٩٦-٩٧)

حاولت فرنسا عبر خطط أخرى استمرار الهيمنة على سوريا حتى ما بعد حصولها على الاستقلال، إذ وصل الجنرال بينيت Beynet إلى سوريا حاملا الخطة الفرنسية الجديدة، التي أوضحها من خلال مذكرة قدمها إلى الرئيس السوري يوم ١٧ آيار، عبر فيها عن استعداد حكومته لتسليم الكتائب التي جندتها فرنسا من السوريين اللبنانيين أثناء الحرب إلى الحكومة السورية، على شرط بقائها تحت القيادة العليا الفرنسية، وأكد ضرورة تأمين حقوق فرنسا الثقافية والاقتصادية في سوريا ولبنان، والحصول على قواعد بحرية في لبنان وقواعد جوية في سوريا مقابل تسليم هذه القوات، قابلت الحكومتان السورية واللبنانية هذه المطالب بالرفض، مما أدى لأن تتخذ السلطات الفرنسية إجراءات مشددة خاصة المندوب السامي في سوريا الجنرال اوليغا روغيت، الذي أعلن بلاغا عن دائرة الأركان الحربية الفرنسية حذر فيه مناقل مخالفة يرتكبها المواطنون، وهدد بإبادة جميع (عناصر الشغب)، ودعا إلى احتلال جميع دوائر الحكومة السورية، ومنع الاتصال مع الأقطار العربية المجاورة، وأعلنت أن حاكما عسكريا سيتولى إدارة البلاد، فبدأت صفحة دامية من تاريخ سوريا كانت صورة من القتل والدمار(المعلم، ١٩٨٨).

بعد تلك الأحداث والمقاومة التي رفضت المطالب الفرنسية بتوقيع اتفاقية ثنائية تنص على أن يبقى لفرنسا وضع خاص في سوريا حتى بعد الاستقلال وهو ما أدى بالنتيجة لتدخل قوات فرنسية وقصف دمشق بالطائرات، اضطرت السلطات الفرنسية تحت ضغط المقاومة السورية ووقوف بريطانيا ومجلس الأمن إلى جانب السوريين إلى الإذعان لطلب إجلاء قواتها عن سوريا، وهكذا كان حيث تم الجلاء ونفذ في شهر نيسان من عام ١٩٤٦(المعلم، ١٩٨٨).

وفي مرحلة ما بعد الاستقلال هناك رؤيتان لدراسة تطور الحياة السياسية في سوريا: الرؤية الأولى ترى أن الحياة السياسية والدستورية في سوريا تميزت بأربع مراحل:

مرحلة الانقلابات العسكرية المتتالية، مرحلة التوجه الوحدوي، مرحلة وصول البعث إلى السلطة، مرحلة الحركة التصحيحية التي قادها حافظ الأسد (سرحال، ١٩٨٠، صفحة ٢٦٨) .

أما الرؤية الثانية: فإنها تقسم الحياة السياسية إلى قسمين أو إلى مرحلتين:

الأولى: مرحلة ما قبل وصول البعث لقمة السلطة.

الثانية: مرحلة ما بعد حكم البعث.

تميزت المرحلة الأولى بكثرة الانقلابات العسكرية إذ شكلت المعضلات السياسية والعسكرية والاقتصادية تحديا كبيرا أمام القيادة السورية والتي تطلبت اتخاذ الإجراءات الصحيحية لمواجهتها إلا أن ضعف إمكانيات الدولة الوليدة أدت لبروز أكثر من طرف يرى أنه هو الأجدر بمواجهة الواقع السوري، وكان الجيش وضباطه والذين شعروا بمرارة هزيمة ١٩٤٨ القادرون على التدخل لتغيير الأوضاع التي لم تكن تتحسن مع مرور الأيام فحدث أولا انقلاب حسني الزعيم ١٩٤٩، وفي ١٤ آب من نفس العام حصل انقلاب الزعيم سامي الحناوي، بعده وبنفس العام أيضًا في ١٩ كانون الأول حدث انقلاب أديب الشيشكلي الذي بقي في الحكم حتى عام ١٩٥٤ والذي أسقطته مظاهرات الشارع السوري المقادة من قبل الأحزاب والطلاب على إثر مجموعة من السياسات الخاطئة التي رفضها الشعب واتحاد المعارضة ضده وضد سياساته (اسبر، ١٩٧٩، صفحة ١٨٢ وما بعدها) .

وعلى إثر سقوط الشيشكلي أجريت انتخابات نيابية عام ١٩٥٤ وصل خلالها شكري القوتلي عام ١٩٥٥ لرئاسة الجمهورية، لتبدأ ملامح جديدة من تطور الحياة السياسية طغى عليها الاتجاه الوحدودي، وخصوصا الاتجاه نحو الوحدة مع مصر وتأسيس الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨ والتي استمرت حتى عام ١٩٦١ بعد وقوع الانقلاب الانفصالي في ٢٨ أيلول ١٩٦١ على أيدي ضباط تؤيدهم البرجوازية المحافظة في سوريا، وسرعان ما اعترفت الدول الأجنبية بالحكومة السورية واستعادت سوريا عضويتها في الأمم المتحدة في شهر تشرين الأول ١٩٦١(اسبر، ١٩٧٩، صفحة ١٨٢ وما بعدها).

بعد الانفصال، اجتمع مجلس النواب السوري وانتخب ناظم القدسي رئيسا للجمهورية وكلف معروف الدواليبي لتشكيل الوزارة الجديدة في عهد الانفصال، وفي ١٣ أيلول ١٩٦٢ أقرّ المجلس المذكور دستورا جديدا للبلاد شبيها بدستور عام ١٩٥٠ السابق مع تعديل بعض أحكامه المتعلقة بإحلال تسمية الجمهورية العربية السورية محل الجمهورية السورية وبعض التعديلات التي تتعلق بتقوية السلطة التنفيذية وكيفية إصدار ونشر المراسيم التشريعية. حدث بعد ذلك انشقاق بين جناحي حزب البعث العربي الاشتراكي السوري: (البعثيون والتكتل الاشتراكي) وأسفر ذلك عن تحالف البعثيين مع الناصريين في شهر آذار ١٩٦٣ مما أدى إلى قيام ثورة ٨ آذار ١٩٦٣ التي قامت بعزل أكرم الحوراني زعيم التكتل الاشتراكي بذريعة أن الحكومة السابقة كانت انفصالية (السيد، ١٩٧٣، الصفحات ١٧٤-١٧٥) .

بعد تلك المرحلة، أتت مرحلة وصول الحزب إلى قمة السلطة التنفيذية والتي ابتدأت بالاتجاه نحو مشاريع الوحدة ومنها مشروع الوحدة الثلاثية بين سوريا والعراق ومصر عبر ميثاق ١٧ نيسان ١٩٦٣ واتخذت بعض الخطوات العملية بين سوريا والعراق والتي تمثلت بالوحدة العسكرية وتعيين اللواء الركن صالح مهدي عماش وزير الدفاع العراقي انذاك قائدا أعلى لجيش الوحدة كما ساهم لواء اليرموك السوري بالعمليات العسكرية في شمال العراق (البياتي، ١٩٨٨، صفحة ٦) .

وخلال هذه الفترة، أعلن الدستور المؤقت في ٢٥ نيسان ١٩٦٤ الذي جعل من سوريا جمهورية ديموقراطية اشتراكية. وفي ١٤ آيار ١٩٦٤ أقيم المجلس الرئاسي وتسلم الرفيق أمين الحافظ رئاسة الدولة، وأدت الخلافات التي كانت قد بدأت تنشب داخل البعث نفسه بين أنصار القيادة القومية والقيادة القطرية إلى اتخاذ القيادة القومية قرارها بحل القيادة القطرية السورية وتأليف حكومة سورية معتدلة برئاسة صلاح الدين البيطار والتي لم تدم طويلا، إذ استولت مجموعة من الضباط الممثلين للتيار البعثي الراديكالي على السلطة طاردة أمين الحافظ من الحكم ومخرجة ميشيل عفلق من سوريا وجاعلة من الدكتور نورالدين الأتاسي رئيسا للجمهورية والدكتور يوسف زعين رئيسا للحكومة (سلام، د.ت، صفحة ١٨٧)

استمرت الحكومة حتى شهر تشرين الأول ١٩٦٨ حيث أبدلت بحكومة جديدة مؤلفة من المعارضة القومية التي ترى بأن من مصلحة البلد التركيز على العلاقة مع الدول العربية والعمل على مضاعفة الجهد ضد إسرائيل وليس الاهتمام بالمسائل الآيدولوجية النظرية البحتة، وكان اللواء حافظ الأسد وزير الدفاع صاحب هذه الدعوة الجديدة.عاد البعث من جديد للانقسام حول نفسه، وهذه المرة بين تيار حافظ الأسد(الاتجاه الليبرالي)، وتيار الجهاز الحزبي المتشدد الذي يقوده صلاح جديد الأمين العام المساعد لحزب البعث، والذي أدى في نهاية الأمر إلى قيام الفريق حافظ الأسد في ١٣ تشرين الثاني ١٩٧٠ بالاستيلاء على السلطة واعتقال صلاح جديد ووضع الرئيس الأتاسي في الإقامة الجبرية وهو ما دعي بـ(الحركة التصحيحية)(سرحال، ١٩٨٠، صفحة ٢٧٤).

أصبح حافظ الأسد على إثر ذلك رئيسا للوزراء وأمينا عاما لحزب البعث العربي الاشتراكي، بينما تقلد أحمد الخطيب رئاسة الجمهورية واتبع ذلك تأليف قيادة قطرية جديدة للحزب بعد أن تم تطهيره من القيادات القديمة، وفي شهر شباط ١٩٧١ دخل تعديل على الدستور المؤقت لعام ١٩٦٩ يسمح بانتخاب الفريق الأسد لرئاسة الجمهورية عن طريق الاستفتاء أو التصويت الشعبي المباشر ولفترة سبع سنوات، وهذا ما حدث فعلا في ١٢ آذار ١٩٧١.وفي شهر آذار ١٩٧٢ شكلت الجبهة الوطنية التقدمية التي ضمت في عضويتها كافة القوى التقدمية بما فيها الحزب الشيوعي، وفي ٣١ كانون الثاني ١٩٧٣ صوت مجلس الشعب على نص الدستور الدائم والحالي للجمهورية العربية السورية، والذي أشار إلى أن الحكومة تتألف من الرئيس وثلاثة نواب يعينهم الرئيس ومجلس وزراء وبرلمان من مجلس واحد، كما يقوم الحزب الحاكم (حزب البعث) بتسمية الرئيس ويوافق عليه المجلس التشريعي ثم يعرض للانتخابات عبر استفتاء شعبي، وطبقا لذلك فقد انتخب حافظ الأسد بالاستفتاء لأكثر من دورة رئاسية متعاقبة مدة كل دورة سبع سنوات إلى أن وافته المنية في ١٠حزيران ٢٠٠٠(سرحال، ١٩٨٠، صفحة ٢٧٥) .

وعلى أثر الوفاة ومن أجل تسهيل انتقال السلطة إلى ابنه الدكتور بشار الأسد قام مجلس الشعب بتعديل المادة ٨٣ من الدستور النافذة المتعلقة بعمر رئيس الجمهورية والتي كانت تنص على أن لايقل عمر المرشح للرئاسة عن ٤٠ سنة، فجعل التعديل الجديد العمر لا يقل عن ٣٤ سنة حتى يتلاءم وعمر الرئيس الجديد. وبذلك انتقلت السلطة بشكل طبيعي وسلمي من الأب لنجله، وبقيت المؤسسات الدستورية على حالها، باستثناء بعض التغيرات التي قام بها الرئيس الجديد والتي طالت مجال الحريات العامة أكثر من كونها تغييرات في هيكلية المؤسسات الدستورية والتي أبقت شكل النظام السياسي السوري على حاله كما أراده الرئيس الأسد (الجبار، ٢٠٠٥، صفحة ١٧٤) .

ثانيا: المؤسسات الدستورية والنظام السياسي السوري.

يقصد بالمؤسسات الدستورية تلك السلطات أو الهيئات الدستورية المتعارف عليها من تشريعية وتنفيذية وقضائية والتي يتم تحديد قرار تشكيلها والوظائف التي تقوم بها بواسطة الدستور.

وفيما يتعلق بالمؤسسات الدستورية في النظام السياسي السوري فإننا سنتناول مؤسستين وهما: المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية، وسيتم دراستهما من حيث التركيب ومن حيث الصلاحيات.

أ- السلطة التشريعية:

يقر الدستور السوري لعام١٩٧٣ بسلطة تشريعية مكونة من برلمان ذو مجلس واحد وهو مجلس الشعب يضم ٢٠ نائبا ينتخبهم المواطنون الراشدون بمن فيهم النساء، ويعقد المجلس ثلاث دورات عادية في السنة، الأولى في أول ثلاثاء من شهر تشرين الأول وحتى نهاية كانون الأول، والثانية منتصف شهر شباط وحتى نهاية شهر آذار، والثالثة في منتصف آيار وحتى نهاية شهر حزيران. ويجوز دعوة المجلس لعقد دورات استثنائية بموجب قرار من رئيس مجلس الشعب وبناء على طلب خطي من رئيس الجمهورية أو بناء على طلب خطي من ثلث أعضاء مجلس الشعب ويدعى المجلس المنتخب إلى الاجتماع عبر مرسوم يصدر عن رئيس الجمهورية خلال ١٥ يوما من تاريخ إعلان نتائج الانتخابات التشريعية (الخزعلي، د.ت، صفحة ٥٦) .

مدة الولاية في المجلس أربع سنوات، وللمجلس مكتبان هما المكتب المؤقت والمكتب الدائم ويتكون هذا الأخير من رئيس مجلس الشعب ونائبه وأميني سر والمراقبان. وللمجلس مجموعة من الوسائل التي تضمن الرقابة على السلطة التنفيذية منها:

١- التحقيق

٢-الأسئلة وطلبات المناقشة.

٣- الاستجواب.
٤- حجب الثقة.
٥- حق إحالة الوزير أو رئيس الجمهورية للمحاكمة (لم يقم مجلس الشعب منذ عهد حافظ الأسد على إحالة أي وزير للمحاكمة إلا عام ٢٠٠٠ عندما أحيل رئيس الوزراء السابق محمود الزعبي للمحاكمة بتهمة الفساد، بعد أن طرد من عضوية حزب البعث).

وفيما يتعلق باختصاصات وصلاحيات مجلس الشعب، الاشتراك مع القيادة القطرية في اقتراح اسم المرشح للرئاسة وهو الهيئة المختصة بالتصويت على القوانين، وتتم مهمة مجلس الشعب التشريعية عن طريقين هما دراسة القوانين المحالة إليه من قبل السلطة التنفيذية لإقرارها (لاحظ هنا أن من يقترح القانون هو السلطة التنفيذية أصلا)، ودراسة مشاريع القوانين التي يقترحها عشرة من أعضاء مجلس الشعب نفسه (.، ٢٠٠٥، صفحة ٣) .

كما أن للمجلس سلطة تامة فيما يخص التصديق على الأحلاف الدولية التي تتعرض لأمن الدولة والحقوق والسيادة، وله أن يناقش الحكومة سياساتها ويطرح الثقة فيها ويحجبها عنها. ناهيك عن إمكانية

المجلس في إلغاء المراسيم التشريعية التي يكون قد اتخذها رئيس الجمهورية في فترات عدم افتتاح الدورات البرلمانية بشرط أن يجري التصويت على مثل هذا الإلغاء بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس. وهذا في الحقيقة أمر يستحيل حدوثه بالنظر إلى أن الرئيس هو الأمين العام لحزب البعث وبالتالي فهو زعيم الأغلبية البرلمانية وهي بطبيعة الحال بعثية (.، ٢٠٠٥، صفحة ٣).

ب- السلطة التنفيذية

أشار الدستور السوري إلى تكون السلطة التنفيذية من رئيس وثلاثة نواب يعينهم الرئيس ومجلس وزراء، ويقوم الحزب الحاكم(حزب البعث) بتسمية الرئيس، ولا يمكن عد النظام السياسي السوري نظاما رئاسيا نظرا لوجود مجلس الوزراء ولعدم وجود توازن واستقلال بين السلطات، كما لا يمكن اعتباره نظاما برلمانيا نظرا للصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية في المجال التشريعي ولكون مجلس الوزراء السوري برئيسه وأعضائه تابعين لرئيس الجمهورية ومنفذين لسياسته، ولأن مجلس الشعب شبه محروم من اختصاصاته. وأهم عنصر من عناصر السلطة التنفيذية في النظام السياسي السوري هو رئيس الجمهورية وهو ما سترتكز دراستنا عليه.

ينتخب رئيس الجمهورية في سوريا عن طريق الاقتراع الشعبي العام ولفترة سبع سنوات بعد أن يكون قد اقترح من قبل القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، ويشترط الدستور أن يكون الرئيس مسلما، وقد جرى تعديل الدستور عام ٢٠٠٠ ليصبح عمر الرئيس ٣٤ عاما كاملة بعد أن كان ٤٠ سنة كاملة.وقد جعلت سوريا انتخاب الرئيس بيد البرلمان والشعب معا لأن انتخاب رئيس الدولة بواسطة الشعب فقط يقوي من استقلال الرئيس إزاء البرلمان، ولأن انتخابه بواسطة البرلمان فقط يجعله خاضعا للأخير (الخطيب، ١٩٩٩، الصفحات ٢٠٤ -٢٠٥) .

ومن الملاحظ عن معظم انتخابات الرئاسة السورية في الفترات الأخيرة انعدام تعدد مرشحي الرئاسة وهو أمر طبيعي يفرضه واقع سيطرة حزب البعث على البرلمان وتخلي المستقلون عن ترشيح أنفسهم لمنصب الرئاسة إذ كما أشرنا يتمتع رئيس الجمهورية بصلاحيات واسعة جدا وخصوصا في مجال صنع السياسة الخارجية، إذ إنه رئيس الدولة والأمين العام لحزب البعث، ناهيك عن رئاسة الجبهة الوطنية التقدمية وقيادة القوات المسلحة وهذا ما يعطيه سلطة واسعة تجعل منه المرجع الأول في سوريا وله صلاحية تعيين نائب أو نواب له وكذلك تعيين رئيس الوزراء والوزراء وإقالتهم (سرحال، ١٩٨٠، صفحة ٢٨٤) .

كما أن رئيس الجمهورية يعتبر رئيس مجلس القضاء الأعلى، ويصدر القوانين وينشرها ويوافق على ميزانية الدولة وخطط التنمية ويوقع المعاهدات والاتفاقيات الدولية ويصدر العفو الخاص وله الحق بمنح الأوسمة، كما أنه يتمتع بسلطة من طبيعة تشريعية في فترات عدم انعقاد مجلس الشعب بل وفي أن يحتفظ بهذه السلطة في فترات الانعقاد إذا ((استدعت ذلك الضروري القصوى المتعلقة بمصالح البلاد القومية، وبمقتضيات الأمن القومي على أن تعرض هذه التشريعات على المجلس في أول جلسة له)).وللرئيس أيضًا الحق في استفتاء الشعب في القضايا الهامة وتكون نتيجة الاستفتاء ملزمة ونافذة من تاريخ إعلانها.وله حق إصدار المراسيم العادية والمراسيم التنظيمية، ويقصد بالمراسيم العادية تلك المراسيم التي يصدرها رئيس الجمهورية بناء على اقتراح من الوزير المختص وأحيانا بناء على موافقة مجلس الوزراء مثل إيفاد موظف في مهمة رسمية، أما المراسيم التنظيمية فهي المراسيم التي يصدرها رئيس الجمهورية في الشؤون الداخلة ضمن اختصاصاته مباشرة أو بعد توقيع الوزير المختص(الخزعلي، د.ت، الصفحات ٧٢-٧٣).

على أن أهم اختصاص للرئيس في مجال صنع السياسة الخارجية هو إصدار المراسيم التشريعية والتي تعرف بأنها المراسيم التي لها صفة القانون، ويستند الرئيس في إصداره لهذا النوع من المراسيم إلى الحق المعطى له بموجب أحكام الدستور أو إلى الحق الذي تمنحه إياه السلطة التشريعية. ويقوم مجلس الشعب بإحالة المراسيم التشريعية التي يصدرها رئيس الجمهورية إلى اللجان المختصة لإبداء الرأي فيها، إذ تبدأ مناقشة تلك المراسيم بتلاوة تقرير اللجنة وللمجلس الحق بإلغائها أو تعديلها بقانون فإذا لم يلغها مجلس الشعب أو يعدلها اعتبرت المراسيم مقرة حكما ولا حاجة للتصويت عليها ويقوم رئيس مجلس الشعب بإبلاغ هذا الإقرار إلى رئيس الجمهورية، ويتم التصويت حول المراسيم التشريعية بأكثرية ثلثي أعضاء مجلس الشعب في الجلسة على أن لا يقل عن أكثرية أعضائها المطلقة، كما يستطيع رئيس الجمهورية تولي سلطة التشريع بين ولايتي مجلسين ولا تعرض هذه التشريعات إلى مجلس الشعب ويكون حكمها في التعديل أو الإلغاء حكم القوانين النافذة(الخزعلي، د.ت، الصفحات ٧٢-٧٣) .

تجدر الإشارة إلى أن رئيس الجمهورية يساعده الوزراء في ممارسة السلطة التنفيذية وتعتبر الوزارة الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة المسؤولة أمام رئيس الجمهورية برئيسها وبأعضائها بنفس وقت مسؤوليتها أمام مجلس الشعب.

وفي الواقع تتركز السلطة في مكتب رئيس الجمهورية وكبار مساعديه ويهتم رؤساء الوزارة بالإدارة الروتينية والسياسة الاقتصادية، ولكن القضايا الحساسة مثل الدفاع والشؤون الخارجية فهي في دائرة سلطة الرئيس حصرا.

إن استعراض تاريخ تطور شكل وصلاحيات مؤسسات النظام السياسي السوري يؤدي بنا إلى نتيجة مفادها أن التطور الواسع الذي حصل في صلاحيات رئيس الجمهورية(السلطة التنفيذية) هو ما يدل على تطور هيمنة السلطة التنفيذية وتفوقها وذلك لأن رئيس الجمهورية يستطيع تولي سلطة التشريع خارج انعقاد دورات البرلمان وفي أثناء انعقاد دوراته وكذلك في المدة الفاصلة بين ولايتي مجلسين تحت عدة تسميات: الحالة الطارئة، الظروف المستعجلة، مقتضيات الأمن ومصالح البلاد القومية.أضف إلى ذلك، أن معظم أعضاء السلطة التشريعية هم تابعون للرئيس وبالتالي فهم أدوات لديه يرون ما يرى وينفذون رغباته ولا يجرؤ أي أحد منهم على رفض فكرة أو أمر يقره الرئيس، وعلى ذلك يرى الكثيرون أن سوريا ((جمهورية تحت نظام عسكري يتمتع فيها الرئيس فعليا بسلطة مطلقة... وحتى وإن كان للمواطنين حق الانتخاب فإنه لا يحق لهم تغيير حكومتهم)). إذ لم يجرؤ أحد أبدا على منافسة حافظ الأسد ومن بعده ابنه بشار على رئاسة الجمهورية (سرحال، ١٩٨٠، الصفحات ٢٨٤-٢٨٥).

ثالثا: المؤسسات الفاعلة في الحياة السياسة في سوريا:

لا يمكن أن تكتمل أي دراسة تاريخية أو سياسية حول نظام سياسي معين ومثل النظام السوري بالاكتفاء بالإشارة إلى المؤسسات الدستورية المكونة لشكل النظام السياسي ومن تشريعية وتنفيذية وقضائية. وإنما يتطلب الأمر البحث عن الأدوار الأخرى التي تؤديها مؤسسات مضافة ومؤثرة في سلوكها على تطور الحياة السياسية.

وعلى قدر تعلق الأمر بسوريا، فإن هناك أربعة مؤسسات أو تفرعات أو هياكل تؤدي دورا مهما في العملية السياسية في سوريا، وإن كان هذا الدور اختلف على مدار تاريخ الحياة السياسية في سوريا، ففي حقبة

معينة يعلو دور مؤسسة ما، وفي حقبة أخرى يبرز دور مؤسسة أخرى، وعلى سبيل المثال وكما سنرى أن دور الطائفة العلوية قد برز بشكل واضح في أعقاب تولي الرئيس حافظ الأسد للسلطة.

ولأجل توضيح دور هذه المؤسسات فإننا سنتاول تطور دورها تاريخيا وكذلك أهمية وفاعلية هذا الدور، وأبرز هذه المؤسسات أو القُوّى:

أ-حزب البعث السوري الحاكم.
ب- المؤسسة الأمنية العسكرية.
ت- الطائفة العلوية.
ث- دور الجماعات الضاغطة الأخرى خصوصا رجال الأعمال.

أ- حزب البعث السوري الحاكم:

تأسس حزب البعث بدمشق عام ١٩٤٧[١]، على يد ميشيل عفلق (مسيحي من الروم الأرثوذوكس) [٢]وصلاح الدين البيطار وهو مسلم وكلاهما من الطبقة الدمشقية البرجوازية الصغيرة، وكانا مدرسين بمدرسة التجهيز الثانوية التي جندا منها معظم أعضاء الحزب الأوائل، ورغم أن عفلق والبيطار من دمشق إلّا أن معظم أعضاء الحزب الأوائل كانوا من المهاجرين من الريف الذين جاءوا إلى دمشق لاستكمال دراستهم.وقد امتد تنظيم الحزب تلقائيا من دمشق إلى مناطق سورية أخرى دون أن يكون هناك برنامج عمل واضح، واعتمد نمو التنظيم بدرجة كبيرة على المبادرات الشخصية للأعضاء الأوائل في مسقط رأسهم، ممّا أدى إلى تطور الحزب في بعض المناطق كجبل الدروز، حيث تمكن الحزب من حشد وتجنيد العديد من المؤيدين بشكل يفوق ما حدث في مناطق أخرى (الجندي، ١٩٦٩، صفحة ٣٨) .

أما في العاصمة السورية دمشق كان عدد السكان الذين انظموا للحزب قليلا جدا، وفي الواقع لم يبذل الأعضاء المؤسسون للحزب جهودا كبيرة لكسب تأييد سكان العاصمة دمشق، إذ كانوا قانعين بالنجاح الأسهل الذي حققوه في تجنيد طلبة المناطق الريفية (الجندي، ١٩٦٩، الصفحات ٣٩-٤٠) ، وكتب سامي الجندي أحد أعضاء الحزب الأوائل، "كان كل المنتسبين للحزب في دمشق من العناصر الطلابية الشابة القروية التي كانت تؤم الجامعات والثانويات بين أعوام١٩٤٠-١٩٥٥، حتى إذ انتهت عادت إلى مسقط رأسها فتوالى نشاطها، ولقد كانت الشروط الاجتماعية في الريف مواتية لنشوء الحزب وامتداده فتضخم فيه وظل هزيلا في المدن وخاصة دمشق، ومع الزمن أصبح جسما كبيرا برأس صغير"(الجندي، ١٩٦٩، صفحة ٣٨) .

---

(١) يرجع البعض أصول الحزب إلى عصبة العمل القومي التي أسست عام ١٩٣٢ على يد بعض جماعات البرجوازية التجارية والتي تأثرت بعمل كثير من الجمعيات القديمة كالفتاة، القحطانية وقد أدى الخلاف في وجهات النظر بين أعضاء العصبة إلى انشقاق زكي الأرسوزي زعيم التيار المعارض في العصبة المذكورة، وعلى أثر ذلك أقام الأرسوزي حزبا قوميا عربيا أصبح يسمى بمبادرة من ميشيل عفلق وصلاح البيطار بحزب الإحياء العربي قبل أن يأخذ اسم البعث العربي في ٧ نيسان ١٩٤٧. ينظر : (سرحال، ١٩٨٠، صفحة ٢٧٨)

(٢) ولد ميشيل عفلق لعائلة مسيحية من الروم الأرثوذوكس في حي الميدان في دمشق. إلا أن البعض يرى أن أنه اعتنق الإسلام في أواخر أيامه، ودليله في ذلك انه دفن كمسلم في بغداد بعد أن توفى في المنفى بباريس في حزيران ١٩٨٩ عن عمر يناهز التاسعة والسبعين ينظر : (دام، ١٩٩٥، صفحة ٢٧)

كما لعب ميشيل عفلق بحكم تعامله وعائلته مع الجنوب في حوران وجبل العرب (الدروز) دورا مهما في انتشار مبادئ الحزب بين الدروز من طلاب الثانويات في دمشق والسويداء مركز محافظة جبل العرب.على أن انتشار الحزب في بعض مدن سوريا لا يلغي قلة عدد ملاكاته العاملة عام ١٩٦٣، فمثلا عندما استولت مجموعة من الضباط البعثيين وآخرين على مقاليد الحكم في ٨ آذار من العام ذاته في انقلاب عسكري، كان عدد أعضاء حزب البعث المدنيين يقل كثيرا عن ما يكفي (حوالي ٤٠٠) لتحمل مسؤولية الحكومة الكبيرة التي نجح القادة العسكريون البعثيون في المطالبة بها نيابة عنهم، وهنا لابد من الإشارة إلى أن هذا العدد القليل يجب النظر إليه من منظور تلك الحقبة الزمنية. فقبل الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨ كان للبعث تنظيم حزبي كبير في سوريا، بيد أن هذا التنظيم تم حله عام ١٩٥٨ بناء على طلب الرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي جعل من حل الأحزاب في سوريا شرطا مسبقا للوحدة. ولم تقرر القيادة القطرية السورية لحزب البعث إعادة بناء الجهاز الحزبي في سوريا إلا في آيار ١٩٦٢ أي بعد أكثر من نصف عام من انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة. ولم ينظم كثيرا من البعثيين القدامى لتنظيم الحزب السوري الذي أعيد تشكيله، بل انظموا لحركات سياسية أخرى كالناصرية، وهناك بعض البعثيين السوريون الذين استمرا في تنظيم سري بعد حل حزبهم رسميا في شباط ١٩٥٨ خاصة اللاذقية ودير الزور وحوران.وبعد انقلاب آذار ١٩٦٣ لعب أولئك الأعضاء الحزبيون الذين يشار إليهم في بعض نشرات الحزب بالقطريين دورا بارزا في الجهاز الحزبي المدني السوري. ويرجع الفضل في ذلك لروابطهم القوية مع قادة التنظيم العسكري لحزب البعث الذي تقلد السلطة الحقيقية في سوريا (الصفدي، ١٩٦٤، الصفحات ٢٩١-٢٩٤) .

وقد قام الحزب بمواجهة المشكلة عن طريق قرار المكتب التنظيمي لقطاع الحزب المدني السوري المشكل حديثا بزيادة أعضاء الحزب المدنين بدرجة كبيرة وإصدار قرار بهذا الشأن بترقية (أنصار) الحزب فورا لمرتبة (عضو عامل) مع حقه في الاشتراك في انتخابات الحزب (الرزاز، ١٩٦٧، صفحة ١١٠). وهو ما سمح بأن يتولى ملاك الحزب إدارة مختلف مفاصل الدولة.

ومنذ أن تسلم حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة في سوريا عام ١٩٦٣، وهو ممسك بزمام السلطة في سوريا. وهو الشريك الأكبر في التحالف متعدد الأحزاب الذي يدعى الجبهة الوطنية التقدمية، والتي تضم إضافة إلى حزب البعث مجموعة تشكيلات سياسية أخرى وهي الاتحاد الاشتراكي العربي، منظمة الوحدويين الاشتراكية، حركة الاشتراكيين العرب، الحزب الشيوعي السوري، وأن رئيس الجمهورية الأمين العام لحزب البعث يكون رئيسا لتلك الجبهة، ويلاحظ هيمنة الحزب على الجبهة، إذ إنه يحتل أكثر من نصف المقاعد المخصصة للقيادة المركزية. وقد ربحت الجبهة في انتخابات عام ١٩٩٨ (١٦٧) مقعدا من أصل (٢٥٠) مقعدا، وتقف القيادة القطرية وهي الهيئة صاحبة القرار في الحزب على قمة عملية صنع السياسة السورية، كما وتشكل عضوية هذه الهيئة خطوة أساسية باتجاه الوصول للمناصب العليا في سوريا. ففي حزيران عام ٢٠٠٠، عندما كان مسؤلون سوريون كبار يرتبون خلافة بشار الأسد لأبيه كانت إحدى خطواتهم الأولى هي ترتيب انتخاب بشار لمنصب الأمين العام للقيادة القطرية محل أبيه، وقد شغل المناصب الأخرى مسؤلون من أنصار الرئيس الجدد.ويشمل الحزب على كافة الطوائف والتقسيمات القومية والدينية في سوريا وقد تضمن الدستور كثيرا من الشعارات التي ارتكز عليها ميثاق الحزب، فجاء في أحكامه العامة انعكاسا للمبادئ الحزبية الكبرى، ويعود حضور حزب البعث في محيط الدستور وأولوياته بالنص بأن((حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب المسير للمجتمع والدولة))(شارب، ٢٠٠٥) .

إن النتيجة المهمة لدور الحزب كمؤسسة داعمة للنظام السياسي السوري، إن الحزب الحاكم أعلاه ومنذ ثورة ٨ آذار ١٩٦٣ يستأثر بجميع السلطات عن طريق أمينه العام ويلاحظ أن الحزب يكاد يكون القوّة السياسية الوحيدة الفاعلة في النظام السياسي السوري، وذلك للأسباب التالية.

١- استناده على المادة الثامنة من الدستور النافذ ١٩٧٣ والتي منحه حق قيادة الدولة والمجتمع.
٢- سيطرته على باقي أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، وامتناع الأخيرة عن ممارسة نشاطها داخل صفوف الجيش والطلبة ، وكذلك امتناعها عن التقدم بمرشح لرئاسة الجمهورية، ولم يسمح لها سوى بممارسة النشاط داخل صفوف الطلبة إلا في السنوات الأخيرة في عهد الرئيس الحالي (بشار الأسد).
٣- امتلاكه أكبر عدد من المقاعد في مجلس الشعب، واحتفاظه بأغلب الحقائب الوزارية، وتربع أعضائه في رئاسة الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة ومعظم المنظمات الشعبية والمجالس المحلية.
٤- احتفاظ أمينه العام بمنصبي رئيس الجمهورية ورئاسة مجلس القضاء الأعلى، فضلا عن قيادة القوات المسلحة (الخزعلي، د.ت، صفحة ١٢٢) .

ب: المؤسسة الأمنية العسكرية.

لا يمكن إغفال دور المؤسسة العسكرية في التأثير على الحياة السياسية في سوريا، فحتى مرحلة ما قبل الأسد ووصول البعث للسلطة عام ١٩٦٣، طغت الانقلابات العسكرية على الحياة السياسية فيها، وقد كانت الفئوية داخل القوات المسلحة سببا رئيسيا في عدم الاستقرار في سوريا في الماضي حيث تنافست الزمر العسكرية على السلطة وشكلت وحولت حكومات عبر فترات متعاقبة، ولكن هذا الوضع تغير بشكل قطعي بعد عام ١٩٧٠ إذ تبوأ حافظ الأسد موقع السيادة التامة على القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، وقام الرئيس الراحل بتعيين أنصار مؤيدين له ولاسيما من الطائفة العلوية في مواقع عسكرية قيادية وفي المناصب الحساسة وخلق بذلك نخبة عسكرية يمكن التعويل عليها في الحفاظ على النظام[٣٩].

وبالنسبة للرئيس بشار الأسد ومن أجل استمرار ديمومة علاقته بالمؤسسة العسكرية وضمان السيطرة عليها ولتسخيرها لخدمة أهداف النظام واستمرار بقائه، فقد تولى مناصب عسكرية عديدة خلال حكم والده، أبرزها قائد الحرس الجمهوري برتبة عقيد وبعد توليه الرئاسة ورث بشار جهازا عسكريا سياسيا جاهزا ضمن له نقل السلطة بشكل هادئ (شارب، ٢٠٠٥) .

وبالنسبة لدور الجيش فقد طرح البعض نظرية أن قوة هذه المؤسسة ستساهم في الحد من حركة الرئيس السوري، وسواء أصحّت هذه النظرية أو العكس، أي استطاع الرئيس السوري توظيف هذه المؤسسة المهمة لخدمته، فإن النتيجة تبقى واحدة وهي مساهمة المؤسسة الأمنية والعسكرية في التأثير في الحياة السياسية السورية.

ج: الطائفة العلوية

يضم المجتمع السوري أقليات مذهبية وعرقية وهي تتصف بالتماسك الداخلي الذي يعني رابطا اجتماعيا وسيكولوجيا في آن واحد، ويضم المجتمع في تركيبته الدينية عدة أقليات منها العلويون والشيعة والإسماعليون والدروز إضافة إلى المسيحيين بتقسيماتهم المختلفة واليهود وغيرهم.ومن أكثر المجموعات الدينية تأثيرا في السلطة وفي صناعة القرار السياسي هي جماعة العلويون وهذه الأهمية نابعة من كون أن رئيس الجمهورية هو من هذه الطائفة (الطويل، ١٩٦٦، صفحة ٤٦٨) ؛ (العسكري، ١٩٨٠، صفحة ٧) .

تشكل الطائفة العلوية التي تطورت عن الطائفة الإسلامية الشيعية حوالي ١٢٪ من عدد السكان في سوريا، " يشكل المسلمون السنة غالبية السكان إذ تصل نسبتهم إلى أكثر من ٧٥٪". ويقطن حوالي ٧٥٪ من العلويين السوريون منطقة اللاذقية، حيث يشكلون الأغلبية المحلية هناك، ويعمل معظمهم في قطاع الزراعة، ممثلين بذلك الأغلبية الساحقة من سكان اللاذقية الريفين. أما في المدن الساحلية فقد كانوا أقلية بالمقارنة مع المسلمين السنة والمسيحين.ويمكن تقسيم العلويين عشائريا إلى أربع اتحادات: الخياطين والحدادين والمناورة والكلبية. ومن بين هذه الاتحادات العشائرية العلوية الأربعة انشقت مجموعتان دينيتان هامتان، وهما الحيدريون الذين يشكلون وحدة دينية إلا أنهم احتفظوا بصلاتهم العشائرية الأصلية، والغساسنة الذين ظهروا بعد الحرب العالمية الأولى تحت قيادة سلمان المرشد الذي عين نفسه زعيما دينيا وجذب وراءه أربعه آلاف من الاتباع. وبعد وفاة المرشد عاد معظم أتباعه وانظموا لعشائرهم الأصلية، وهذه الاتحادات موزعة على منطقة اللاذقية بأكملها والمناطق المحيطة بها، والكثير من القرى والأراضي التابعة لها موزع بين عائلات من عشائر مختلفة، وأحيانا يكون للاتحادات العشائرية أكثر من قائد (رئيس أو زعيم)، حيث تنقسم هذه الاتحادات إلى عشائر، لكل منها مقدم، ورغم أن زعامة العشيرة عادة ما تكسبها بالوراثة، إلا أنه كان بالإمكان الحصول عليها عن طريق مميزات شخصية أو نفوذ في مراكز القوى السورية على المستوى الوطني. وهكذا استطاعت بعض العائلات العلوية الفقيرة مثل عائلة الرئيس حافظ الأسد اكتساب نفوذ كبير على مستوى العشيرة في مناطق نشأتهم وذلك بسبب وضعهم القوي الذي اكتسبوه على المستوى الوطني في الجيش، وفي مراكز قوة أخرى (دام، ١٩٩٥، صفحة ٢٧) .

لقد تحسنت الظروف الاجتماعية والاقتصادية للفلاحين العلويين بشكل ملحوظ منذ استقلال سوريا وبالأخص منذ تولي حزب البعث زمام الحكم في عام ١٩٦٣، ومنذ ذلك العام بدأت منطقة اللاذقية تتمتع بنمو وتطور ملحوظين، وخلال عقد السبعينات وما تلاه حدثت هجرة ملحوظة بين علويي الجبال بمنطقة اللاذقية، ففي محافظتي حماة وحمص على الأخص تزايد عدد القرى التي يقطنها العلويين (دام، ١٩٩٥، الصفحات ٢٨-٢٩).

وقد ترقى العلويون في صفوف الجيش وحزب البعث الحاكم في الستينات وسيطروا على الحياة السياسية في سوريا منذ ذلك الوقت، وقد شكلت الطائفة العلوية بشكل عام وعائلة الأسد بشكل خاص ركيزة هامة للسلطة في عهد الرئيس حافظ الأسد ولا تزال في الوقت الحاضر ملتفة حول ابنه وخلفه. ولا تزال المواقع الأهم ولاسيما المؤسسات الأمنية في أيدي العلويين ويعتقد بعض المراقبين أن من شأن أي ضعف في النظام المركزي أو اندلاع فوضى سياسية أن تؤدي إلى اندلاع صراع على السلطة بين العلويين الحاكمين والأغلبية السنية، كما يرى آخرون إمكانية حدوث انشقاق داخل الطائفة العلوية نفسها ربما حول قضية الخلافة. إن اتجاه أبناء هذه الطائفة نحو تفضيل الدخول في المؤسسة العسكرية وترغيب الحكومة لهم بالتوجه للمؤسسات الأمنية أدت لأن يسيطروا على المراكز الحساسة والهامة في تلك المؤسسات من جهة، إضافة إلى استمرار أو ضمان استمرار دعم تلك المؤسسات للرئيس طالما أن وجودها استمر مرتبطا بوجوده، فلولا وجود الرئيس لما استمرت تلك الزعامات بالوجود، وعليه يبقى دور هذه الطائفة دورا داعما للرئيس وسلطته في صناعة القرار السياسي في سوريا طالما استمرت برفده بالعناصر المؤيدة لسياسته (الجبار، ٢٠٠٥، صفحة ١٧٤) .

د: الجماعات الضاغطة

إذ كانت القوى الثلاثة التي أشير لها هي بمثابة قوة مؤثرة وفاعلة في التأثير في الحياة السياسية السورية، فإن هناك جماعات أخرى أيضًا لها دور لا يمكن التغاضي عنه ومؤثر إلى درجة كبيرة، إذ إن هناك جماعات أخرى يمكن للقيادة السورية أن تعتمد عليها إلى حد ما لتوسيع قاعدة دعمها، لقد استطاع الرئيس الراحل خلال

فترة حكمه الطويلة أن يحوز على دعم مختلف الجماعات العرقية والطائفية والاقتصادية دون أن تكون بالضرورة من أنصاره.

ولقد لعبت عوامل مختلفة في دفع هذه الجماعات في دعم أو قبول نظام حافظ الأسد، على الرغم مما حذر منه بعض المراقبين من تنامي الامتعاض نتيجة العجز البادي من الرئيس في كبح جماح التشدد لدى مجموعة من قادة النظام النافذين. ومن أبرز الجماعات الداعمة للنظام والصاعدة حديثا هي جماعة رجال الأعمال، وتتسم هذه الجماعة بحداثة تشكيلها. وإذا عدت جماعة ضاغطة فإن دورها كأداة ضغط على النظام السياسي السوري فيعد دورا محدودا، على أنه في الوقت نفسه يعد أداة من أدوات تنفيذ السياسة الداخلية للنظام السياسي السوري، فقد أخذت مكانتها بالتصاعد في إطار مشاركتها في السياسات التنموية ولا سيما في عقد التسعينات من القرن الماضي، وذلك من خلال اهتمامها بالاستثمار ودعم القطاع الخاص إذ بدأت تصبح قوة اجتماعية مؤثرة في ذلك النظام من خلال وجود ممثلي تلك الجماعات في مجلس الشعب حيث حصل التجار ورجال الأعمال على ٨٤ مقعدا من أصل ٢٥٠ مقعدا في الدورة التشريعية الخامسة، أي بنحو ٣٤٪ من مجموعة مقاعد البرلمان، ومما يدلل أيضًا على أهمية هذه الفئة كثرة ظهور الأعمال في المناسبات والاحتفالات الرسمية(٤٥).

لقد انتعش مجتمع التجار مع تبني نظام حافظ الأسد سياسات اقتصادية براغماتية بشكل تدريجي، ويضم هذا المجتمع إضافة إلى بقايا البرجوازية القديمة الطبقة التجارية وبدرجة أقل الصناعية التي وجدت لها مكانا في ما يمكن تسميته الاقتصاد السوري ما بعد الاشتراكي، على أنه وإن كانت بعض الآراء ترى في هذه الطبقة الصاعدة والتي يغلب عليها وجود العرب السنة ذوي الأكثرية من الشعب بقولهم إن الامتعاض يتنامى بين طبقة رجال الأعمال السنة القدماء الذين كانوا "راضين تقليديا بأن يربحوا في حين يحكم الآخرون"، ولأن هذه الطبقة تشعر بأنها مستنزفة من قبل المنافسين ذوي العلاقات الأقوى مع السلطة، إلا أن الواقع العملي لا يشير إلى أن لهذه الطبقة من القوة ما يؤهلها لتصبح معارضة فاعلة بل إنها على العكس ما تزال تلعب دور القوة الداعمة للنظام السياسي والمؤثرة في صناعة القرار وخصوصا ما يتعلق بالقرارات التنموية الاقتصادية إذ إنها تساهم في صنع السياسات التنموية للدولة من خلال مشاركتها بعدة لجان مثل لجنة توجيه الاستيراد والتصدير ولجنة الاستهلاك، على أن القرارات الهامة لا تتخذها هذه اللجان وإنما تتخذها القيادة القطرية للحزب الحاكم بالتشاور مع مجلس الوزراء، وقد ضغطت هذه الجماعات على الحكومة بشأن دعم القطاع الخاص، وأمام هذا الضغط أصدرت الحكومة القانون رقم ١٠ لعام ١٩٩١ الخاص بالاستثمار والذي يضمن مصالح هذه الجماعات .

نستنتج مما سبق أنه إضافة للمؤسسات الرسمية ثمة مراكز أخرى داعمة تؤثر في الحياة السياسية في سوريا. فلا يمكن مثلا إغفال دور الجيش وإن كان لم يشر إليه في الدستور على أنه مؤسسة لرسم السياسة، وكذا حزب البعث الذي يتغلغل عناصره في جميع السلطات المسؤولة عن تسيير الحياة السياسية من تشريعية وتنفيذية وقضائية، إضافة إلى دور الفئة العلوية التي ينتمي إليها الرئيس وكبار المسئولين الأمنيين ناهيك عن الجماعات الداعمة الأخرى والتي تؤثر بصيغة أو بأخرى في العملية السياسية في سوريا.

الخاتمة

يتكون نظام الحكم في سوريا من نسق مزدوج من القوة، النسق الرسمي المتكون من سلسلة من المؤسسات المنظمة والتي تشمل الرئاسة ومجلس الشعب والحكومة والحزب الحاكم. وهذه المؤسسات الرسمية تسبغ الشرعية على النظام السياسي السوري وتضفي المشروعية على القرارات التي يتخذها، أما النسق غير الرسمي فهو تلك القوة غير الرسمية التي تمارس أساسا عن طريق قيادات الأجهزة الأمنية وكبار ضباط الجيش الذين يعتمد عليهم النظام السياسي في استمراره ومستقبله ولهؤلاء الضباط مواقفهم المميزة ضمن النخبة الحاكمة حتى ولو لم تحظَ مواقعهم بإقرار الدستور لعام ١٩٧٣ غير أنهم يعدون مرشحا واضحا عن الوزن السياسي والقوة الكاملة لعناصر التحالف الداخلي.

إن دراسة النظام السياسي السوري دراسة تاريخية تتطلب دراسة تطور مؤسسات ذلك النظام، وصولا إلى ما أشار إليه الدستور السوري حول تقسيمات وصلاحيات تلك السلطات ومدى التعاون أو الفصل بينها. إذ وعلى الرغم من أن السلطة التشريعية هي التي يجب أن تكون مسؤولة عن سن تشريعات القوانين، إلا أن الدستور السوري النافذ لعام ١٩٧٣ خول رئيس الجمهورية القيام باقتراح مشروعات القوانين وعرضها على مجلس الشعب والذي لا يملك في الواقع العملي إلا القبول بها نظرا لسيطرة الرئيس عليه كون أن معظم أعضاءه هم من أعضاء حزب البعث الحاكم والذي يعتبر رئيس الجمهورية المسؤول الأعلى له كونه أمين سر القيادة القطرية والقومية في سوريا، إذ إن هناك من التنظيمات والهياكل التي لم يخولها الدستور صلاحيات سن القوانين ولكنها في الواقع العملي تؤثر بطريقة أو بأخرى في عملية صناعة القرار السياسي الخارجي السوري، إن الحقيقة النهائية هي أن هذه التنظيمات تبقى تعمل بشكل داعم للرئيس السوري، إذ تدعم سياساته وتشكل جبهة معاونة له. ومما يلاحظ على النظام السياسي السوري أن جهة المعارضة معدومة التأثير، إذ استطاع الرئيس حافظ الأسد أن يطوع مختلف التنظيمات بالترغيب أو الترهيب للعمل تحت جناح النظام الحاكم.

قائمة المصادر والهوامش

. (٢٠٠٥). *الجمهورية العربية السورية، مجلس الشعب، العملية التشريعية*. http://Syria-Council//Cons. .Htm-File//A:1.org

إبراهيم البيضاني. (٢٠٠٠). *السياسة الأمريكية تجاه سوريا*. بغداد.

أحمد سرحال. (١٩٨٠). *النظم السياسية والدستورية في لبنان والدول العربية* (المجلد ط١). بيروت: دار الباحث.

الفرد ب. برادوز وجيرمي م شارب. (٢٠٠٥). *سورية: الأوضاع السياسية والعلاقات مع الولايات المتحدة بعد الحرب العراقية، ١٠ كانون الثاني ، (الانترنيت).*

أمين أسبر. (١٩٧٩). *تطور النظم السياسية والدستورية في سوريا ١٩٤٦-١٩٧٣*. بيروت: دار النهار.

ترجمة: عبد الحافظ عبد الجبار (المحرر). (٢٠٠٥). *بشار الأسد ونظامه بين الاستمرار والتغيير*. مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية،مجلة العرب والمستقبل العدد العاشر ، آذار.

جلال السيد. (١٩٧٣). حزب *البعث العربي*. بيروت: دار النهار.

حسين النجار. (١٩٥٣). *السياسة والاستراتجية في الشرق الأوسط* (المجلد ط١). القاهرة: مكتبة النهضة العربية.

ذوقان قرقوط. (د.ت). *تطور الحركة الوطنية في سوريا (١٩٢٠-١٩٣٩)*. بيروت: دار الطليعة.

سامي الجندي. (١٩٦٩). *البعث* . بيروت.

عارف محمد خلف البياتي. (١٩٨٨). *السياسة الخارجية السورية حيال الوطن العربي للفترة من عام ١٩٧٠-١٩٨٨* . معهد الدراسات القومية والاشتراكية، رسالة ماجستير غير منشورة.

عبد الحسين العسكري. (١٩٨٠). *العلويون أو النصيرية*. د.م.

فاضل حسين. (١٩٥٨). *مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية*. القاهرة.

فتح جعفر صادق الخزعلي. (د.ت). *النظام السياسي السوري منذ عام ١٩٦٣ (دراسة تحليلية)*. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

قاسم سلام. (د.ت). *البعث والوطن العربي*. منشورات العالم العربي.

محمد أمين غالب الطويل. (١٩٦٦). *تاريخ العلويين*. بيروت: دار الأندلس.

مسعود ظاهر. (١٩٧٧). *لبنان الاستقلال، الميثاق والصيغة*. بيروت.

مطامع الصفدي. (١٩٦٤). حزب *البعث مأساة المولد ومأساة النهاية*. بيروت.

منيف الرزاز. (١٩٦٧). *التجربة المرة*. بيروت.

نعمان أحمد الخطيب. (١٩٩٩). *الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري*. عمان: مكتبة دار الثقافة.

نيقولاس فان دام. (١٩٩٥). *الصراع على السلطة في سوريا: الطائفة والإقليمية والعشائرية في السياسية ١٩٦١-١٩٩٥* (المجلد ط٢). القاهرة: مكتبة مدبولي.

وجيه علم الدين. (١٩٦٧). *مراحل استقلال دولتي لبنان وسوريا١٩٢٢-١٩٤٣* . بيروت.

وليد المعلم. (١٩٨٨). *سوريا ١٩١٦-١٩٤٦ (الطريق إلى الحرية)* (المجلد ط١). دمشق: دار طلاس.